السادسة المضارع المنفي بلا كقوله، عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة، فما لك
بعد الشيب صبا متيما، أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في
عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم من لا وصاحبها ق والمعنى كنت حالة الصبي غير صاب ومن شأنه في
حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع المثبت
المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم
تقترن بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذا ما
أشبهه ق وإليه أشار الناظم بقوله، وذات بدء بمضارع ثبت، حوت ضميرا ومن الواو خلت.
وأما نحو قوله وهو عنترة العبسي، علقتها عرضا وأقتل قومها، زعما لعمر
أبيك ليس بمزعم، فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقرونة بالواو مع المضارع
المثبت ق واختلفوا في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع
مؤول بالماضي ق والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدا
لحكاية الحال الماضية ق ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع ق وهذا القول منسوب في التلخيص البياني للشيخ عبد القاهر
وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف أي وأنا أقتل قومها والجملة من
المبتدأ والخبر هي الحال ق وعليه اقتصر في النظم فقال، وذات واو بعدها انو مبتدا، له المضارع
اجعلن مسندا، وعلقتها مبني للمفعول ومعناها بضم العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين
المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والزعم
الطمع فصل ومن يحذف عامل الحال إذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك
لقاصد السفر راشدا أو مقالي كقولك للقادم من حج مأجورا أو لدليل مقالي كأن يقع في جواب
استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفي نحو بلى قادرين أو جواب شرط نحو
فإن خفتم فرجالا أو ركبانا فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب
بإضمار تسافر ومأجورا بإضمار رجعت وقادرين منصوب بإضمار نجمعها ورجالا منصوب بإضمار
صلوا ولو قيل تسافر راشدا أو رجعت مأجورا أو نجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ق ولكن القراءة
سنة متبعة ويحذف وجوبا قياسا في أربع صور إحداها السادة مسد الخبر نحو ضربي
زيدا قائما والأصل حاصل إذا كان قائما أو إذ كان قائما على الخلاف في تقديره ق ولا يجوز ذكره لما فيه
من الجمع بين العوض والمعوض ق الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد أبوك عطوفا
والأصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة منزلة البدل من اللفظ ق وهاتان الصورتان مر منهما
الأولى في باب المبتدأ والثانية في بابها والصورة الثالثة هي التي يبين بها ازدياد
في الثمن أو نقص فيه بتدريج فيهما ما يلي قولك تصدق بدينار فصاعدا أو اشتريته بدينار فسافلا
فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا من حرف ونفي
معموله من عطف الأخبار على الإنشاء والأصل تصدق بدينار فذهب التصدق صاعدا
واشتريته بدينار فذهب الثمن سافلا قال أبو حيان ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا
الفاء وثم والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل للتوبيخ نحو أقائما وقد قعد
الناس ولمن لا يثبت على حال أتميميا مرة وقيسيا أخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف
وجوبا أي أتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي أتحول وتحرف

سماعا

سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك وهنيئا حال محذوفة للتأسيس وأكثر منصوب بفعل
محذوف أي ثبت لك الخير هنيئا على التأسيس أو هناك ذلك هنيئا على التأكيد ق وهذا
التقرير مأخوذ من قول سيبويه ق وإنما نصب هنيئا لأنه ذكر أن خيرا أصابه إنسان فقلت هنيئا
كأنك قلت ثبت لك هنيئا أو هناك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن
الشجري وهنئ بتخفيف النون وبالهمز يقال هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ ككرم يكرم ما
وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله، والحال قد يحذف ما فيها عمل، وبعض ما يحذف ذكره
حظل، أي منع هذا باب التمييز وهو في الأصل مصدر ميز إذا
خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين ق وقولهم في الاسم المبين تمييز مجاز من إطلاق المصدر
على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء ق والتمييز في الاصطلاح
اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة ق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله،
اسم بمعنى من مبين نكرة، فخرج بالفصل الأول ونحو ذكره المشبه بالمفعول به نحو زيد
حسن وجهه بالنصب فإن فيه ما في حسن وجهه لأن التنكير فلا يكون تمييزا لعدم
تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالأداة أن قوله ونحو تمييز البصريين رأيتك لما
أن عرفت وجوهنا، صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو، محمول على زيادة أل
عند البصريين كما زيدت في يا عمرو أم العمرو ونحو بسبب هنا وخالفهم في ذلك الكوفيون وابن
الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بظاهر ما أولناه ويخرج بالفصل الثاني ونحو
بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فإنه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل
الثالث وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي
استغفر نحو استغفر الله ذنبا، لست محصيه، رب العباد إليه الوجه والعمل
فإنهما أي رجلا وذنبا وإن كانا على معنى من بدليل صحة إظهارها نحو لا من رجل واستغفر
الله من ذنب لكنها أي من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الأول
للاستغراق وهو لاجل الجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني ونحو استغفر الله ذنبا للابتدا
لأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ به بالجانب المتناهي وهو الآخر ونزل الجانب الأعلى الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود وكأنه قال استغفر الله مبتدئا من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى قال
الموضح في الحواشي وتبين المراد بقولهم في التمييز بمعنى من أن يكون من مقدرة فلا يخرج
عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد ق وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين
الجنس كما يجاء بمن البيانية للجنس لأنه ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لأنه من الفضلات
والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم ق واختلف في جهة أعماله مع أنه جامد فقيل
تشبيهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كعشرين درهما فإنه يشبه بضاربين زيدا
ورطل زيتا فإنه يشبه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو
التنوين والنون وقيل الشبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فإن أفعل أصل لاسم
الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة
لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها
ترفع الظاهر وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يعمل النصب وهي
لا تعمله وضعف هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى والناصب لمبين النسبة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)